الثـانية» (جويل غرينبرغ، «سنة انكفاء الانتفاضة على ذاتها»، **جيروزاليم بوست**، ٨/١٢/١٩٨٩). وهكذا، انتهى الوضع، في الضفة والقطاع، الى تشكّل «وضع راهن جديد، بات الفلسطينيون والاسرائيليون يواجهون تكاليفه الضخمة» (**المصدر نفسه**).

سمات جديدة

تميّز واقع الانتفاضة الفلسطينية، في عامها الثاني، بتغيّر شكل العنف والتظاهرات الجماعية، وانتقالها نحو مصـادمـات اصغـر وأقـل حجمـاً، وانْ كانت أشد عنفاً ممّا كانت عليه من قبل (هيو كارنجي، «الانتفاضة الفلسطينية: لا تراجع»، **القبس**، الكويت، ١٦/١/١٩٨٩)؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقد اختفت التظاهرات الجماهيرية الكثيفة، وحلّت محلها الهجمات بالحجارة والقنابل الحارقة التي قامت بها القوات الضاربة الفلسطينية ضد المستوطنين اليهود ودوريات الجيش الاسرائيلي في ما يمكن تعريفه بالعمل وفق استراتيجية كفاح مسلّح بدون اطلاق نار (الن فراشون وايفز هيلر، «الانتفاضة اصبحت نمط حياة»، **الغارديان**، ١٧/١٢/١٩٨٩، ص ١٣). وهكذا بدا الجانبان، الفلسطيني والاسرائيلي، وقد دخلا، معاً، مرحلة من صراع طويل، حاول، ويحاول، كل منهما التكيّف معه، في ظل تحوّل الانتفاضة الى وضع روتيني (**المصدر نفسه**).

جاءت هذه المتغيّرات على خلفية خفوت العمل على محاور الصدام مع سلطات الاحتلال على جبهات المقاطعة والعصيان المدني والضرائب ووضع اللجان الشعبية وأسلوب عمل القوات الضاربة في المراحل الاخيرة.

تعتقد مصادر اسرائيلية بأن وراء خفوت حملة العصيان المدني «الاعتماد الكبير لسكان المناطق [المحتلة] على العمـل في تخـوم الخط الاخضر، حيث لم يكن ارباب الاسر الفلسطينية قادرين على التخلّي عن العمل في اسرائيل، والذي قدّر حجمه بـ ٧٠٠ مليون شيكل سنوياً»، الأمر الذي دفع قيادة الانتفاضة الى اعتماد صيغة العصيان المدني الجزئي، وهو نمط محدود ومتقطع (افي بنيهو، «حجارة تبرد»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٨/٦٨، تشرين الثـاني ـ نوفمبـر ١٩٨٩، ص ٧٣٢؛ نقـلاً عن **عل همشمـار**، ١٦/١١/١٩٨٩)؛ بينما تعتقد أوساط فلسطينية ان سوء تقدير وقع عندما بوشر بتنفيذ سياسة مقاطعة أجهزة الاحتلال الاسرائيلية، كشكل من أشكال العصيان المدني، اذ «طرحت [المقاطعة] بشكل [كامل] من دون دراسة عميقة لمدى امكانية تحقيقها. فظهرت جماهير الانتفاضة، بعد فترة [زمنية]، وكأنها لم تستجب لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة»، التي أوردت عوامل عدة ذكرت انه كان لا بدّ من اخذها بعين الاعتبار لانجاح حملة المقاطعة، منها ان العصيان، في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي منذ عشرين عاماً، كان يستوجب، اولاً، الخروج من حالة الحصار عينها؛ كما ان الاعتماد على الذات، وحده، لم يكن كافياً، في ظل غياب العوامل الموضوعية المساعدة، التي توفّرت في ظروف كالتي عرفتها بلدة بيت ساحور، حيث نجحت فيها تجربة العصيان المدني، وتمكّنت، في الربع الاخير من العام الماضي، من رفض دفع الضرائب لسلطات الاحتلال الاسرائيلي (ربى الحصري، «عامان من الانتفاضة: مراجعة الاساليب وثبات الاهداف»، **الحياة**، لندن، ٨/١٢/١٩٨٩). ومن العوامل الاخرى التي ساهمت في خفوت بعض أشكال عمل الانتفاضة ما ذكره رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، الذي رأى «ان القيادة الوطنية الموحّدة [طالبت] بأمرين متناقضين في آن. فمن جهة، [طالبت] بمقاطعة الدوائر الضريبية، ومن جهة أخرى، [طالبت] بالعمل على بناء صناعة وطنية فلسطينية مستقلة؛ علماً بأن المواد الخام غير متوفّرة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وان المعنيين بالامر مجبرون على الحصول عليها من اسرائيل، الامر الذي لا يمكن ان يتمّ من دون تسديد الضرائب؛ [كذلك]، لا يمكن الحصول على رخصة الاستيراد اصلاً. وكـان التغلّب على هذه المسـائل يقتضي، اولاً، استكمال بناء البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني» (**المصدر نفسـه**). الى ذلك، تسببت الاضرابـات المتكـررة، وساعات العمل المحدودة، وحظر التجول، في خلق مصاعب اقتصادية كبيرة. وزاد انخفاض قيمة الدينار الاردني، خلال العام الماضي، ١٩٨٩، الامور سوءاً. كما تراجعت الاستـراتيجية الخاصة بحثّ الفلسطينيين على التوقف، نهائياً، عن العمل في اسرائيل («الانتفاضة مرشّحة للاستمـرار أعـوامـاً أخـرى»، **القبس**، ٤/١٢/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ النشر).